

aurra

اتفاقية العميل

v1.0 November 2025



تحذير المخاطر

ينطوي تداول العملات الأجنبية والمشتقات المالية، مثل عقود الفروقات (CFD)، على مخاطر مالية كبيرة، بما في ذلك احتمال خسارة مبلغ يتجاوز استثمارك الأولي. يجب ألا تتداول إلا بأموال يمكنك تحمل خسارتها. يرجى ملاحظة أن الاحتفاظ بالمشتقات لا يمنحك حقوق ملكية في الأصول الأساسية، بما في ذلك حقوق الإدارة أو حقوق الملكية والحصص. ومن الضروري أن تفهم بشكل كامل جميع المخاطر المرتبطة بذلك قبل القيام بأي نشاط استثماري. ونظراً إلى الطبيعة شديدة التقلب لسوق المشتقات، فقد لا يكون تداول هذه الأنواع من الأدوات مناسباً لجميع المستثمرين. قبل الانخراط في أي نشاط تداول، يرجى تقييم خبرتك في التداول وأهدافك المالية، والنظر في طلب مشورة مالية مستقلة عند الحاجة. يرجى مراجعة مستنداتنا القانونية لضمان فهمك الشامل لجميع المخاطر قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.

جدول المحتويات

1. المقدمة
2. التعريفات والتفسيرات
3. قبول العميل والإقرار بالمخاطر
4. الحساب
5. الإيداعات وعمليات السحب
6. أموال العميل
7. المنتجات والخدمات
8. منصة التداول وبوابة العملاء
9. توفر التداول والانقطاعات التقنية
10. التأخيرات وأخطاء التسعير
11. إجراءات الشركات
12. الرسوم والإضافات
13. تضارب المصالح
14. المسؤولية والتعويض
15. التعويض التقديري
16. الإنهاء والتعليق
17. الإشعارات والاتصالات
18. السرية وحماية البيانات
19. القوة القاهرة
20. إساءة استخدام السوق
21. ممارسات التداول المحظورة
22. القانون الحاكم واللوائح المعمول بها
23. أحكام متنوعة
24. التعديلات
25. الاستفسارات

1. المقدمة

1.1. أبرمت اتفاقية العميل هذه ("الاتفاقية") بين شركة **Aurra Markets International Limited**، المسجلة في سانت لوسيا بصفتها شركة أعمال دولية تحت رقم التسجيل 00208-2025 (ويُشار إليها باسم "نحن" أو "لنا" أو "Aurra" أو "Aurra Markets" أو "الشركة") وبين العميل، سواء كان فرداً أو كياناً قانونياً، وذلك عند استكمال نموذج طلب فتح الحساب وتقديمه بنجاح (ويُشار إليه فيما يلي باسم "العميل"). وبالدخول في هذه الاتفاقية، يقر العميل بالشروط الواردة فيها ويوافق عليها.

1.2. من خلال إنشاء حساب لدى **Aurra Markets**، يؤكد العميل موافقته على المستندات التالية، والتي تحكم مجتمعةً العلاقة بين العميل والشركة:

1.2.1. اتفاقية العميل هذه - تحدد الشروط والالتزامات الرئيسية لكلا الطرفين.

1.2.2. إفصاح المخاطر - يقدم نظرة عامة على المخاطر المحتملة المرتبطة بتداول الأدوات المالية ذات الرافعة المالية.

1.2.3. بيان الحقائق الرئيسية - يلخص المعلومات الأساسية المتعلقة بمنتجات الشركة وخدماتها.

1.2.4. سياسة الإيداع والسحب - توضح الإجراءات والشروط الخاصة بتحويل الأموال إلى حساب العميل ومنه.

1.2.5. سياسة تنفيذ الأوامر - توضح كيفية معالجة الصفقات وتنفيذها.

1.2.6. سياسة الخصوصية - توضح كيفية جمع الشركة للبيانات الشخصية الخاصة بالعميل واستخدامها وحمايتها.

1.2.7. سياسة مكافحة غسل الأموال (AML) - توضح التدابير المتخذة لمنع الجرائم المالية.

1.2.8. سياسة إجراءات معالجة الشكاوى - توفر إرشادات بشأن تقديم الشكاوى وتسويتها.

1.3. تتوفر أحدث الإصدارات من هذه المستندات على الموقع الإلكتروني للشركة ضمن قسم "المستندات القانونية". ويوافق العميل على مراجعة هذه المستندات بصورة دورية نظراً إلى إمكانية تحديثها من وقت إلى آخر.

1.4. لا يقع على **Aurra Markets** أي التزام باتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تتضمن:

1.4.1. التحقق من مدى ملاءمة أي مركز تداول (ويُشار إليه باسم "المركز" أو "المراكز") للعميل؛

1.4.2. مراقبة حالة أي من مراكز العميل أو تقديم المشورة بشأنها؛

1.4.3. منع العميل من التداول بما يتجاوز قدرته المالية؛ أو

1.4.4. إغلاق أي مركز أو مراكز مفتوحة.

2. التعريفات والتفسيرات

2.1. في اتفاقية العميل هذه، تكون للمصطلحات والعبارات الواردة أدناه، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، المعاني المحددة لها في هذه الاتفاقية، ويجوز تفسيرها بصيغة المفرد أو الجمع حسب الاقتضاء:

2.1.1. القبول أو الموافقة: يعني، باستثناء حالة منصة إلكترونية تابعة لطرف ثالث، قيام العميل أو المستخدم المصرح له بالإشارة، سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو وجهاً لوجه أو من خلال خدمة إلكترونية، إلى قبوله للشروط المقدمة من Aurra.

2.1.2. بيانات الوصول: تشير إلى بيانات تسجيل دخول العميل وكلمة المرور المطلوبة لتنفيذ أوامر عقود الفروقات من خلال منصة التداول التابعة للشركة، بالإضافة إلى أي كلمات مرور سرية للمستثمر أو كلمات مرور هاتفية أو بيانات مصادقة مماثلة تُستخدم للوصول إلى المنطقة الشخصية لتنفيذ الأنشطة غير المتعلقة بالتداول.

2.1.3. نموذج طلب فتح الحساب: يشير إلى نموذج الطلب أو الاستبيان الذي يكمله العميل إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني للشركة أو تطبيقاتها على الهاتف المحمول أو بصيغة ورقية، بغرض طلب الوصول إلى خدمات الشركة وإنشاء حساب عميل. ويساعد هذا النموذج أو الاستبيان الشركة على جمع المعلومات لأغراض تحديد هوية العميل وتصنيفه وإجراء العناية الواجبة وتحديد ملفه المالي وتقييم مدى الملاءمة وفقاً للوائح المعمول بها.

2.1.4. الحساب: يشير إلى أي حساب أو حسابات يتم إنشاؤها على منصة التداول و/أو منصة المنتجات المتعددة، وتحتفظ بها الشركة لصالح العميل لغرض استخدام المنتجات أو الخدمات المقدمة بموجب هذه الشروط. وتعكس هذه الحسابات النقد والأصول وأي أرباح أو خسائر محققة للعميل، والتي تتم إضافتها أو خصمها بحسب الاقتضاء.

2.1.5. حدث التعديل: يشير إلى أي تغيير يؤثر في منتج يكون الأصل الأساسي له مؤشراً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإعلان عن مؤشر بديل أو خلف.

2.1.6. الجهة التابعة: تشير إلى أي كيان يسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الشركة، أو يخضع لسيطرتها، أو يكون تحت سيطرة مشتركة معها. ويُعرف مصطلح "السيطرة" بأنه السلطة على توجيه أعمال الشركة أو الكيان المعني وعملياته أو وجود أساس يتيح إدارتها.

2.1.7. الاتفاقية: تشير إلى المجموعة الشاملة من المستندات القانونية والتشغيلية التي تحكم العلاقة بين الشركة والعميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية العميل، وإشعار إفصاح المخاطر، وسياسة الخصوصية، وسياسة تنفيذ الأوامر، وإجراءات معالجة الشكاوى، وسياسة الإيداع والسحب، وبيان الحقائق الرئيسية، وسياسة مكافحة غسل الأموال، وأي شروط وأحكام محددة أخرى يتم الاتفاق عليها بصورة متبادلة بين الشركة والعميل.

2.1.8. اللوائح المعمول بها: تشير إلى أي قواعد أو إرشادات أو توجيهات صادرة عن السلطات التنظيمية المختصة أو الأسواق، وأي قوانين وقواعد ولوائح أخرى معمول بها، بصيغتها المعدلة أو التي يتم سنّها من وقت إلى آخر.

- 2.1.9. سعر الطلب (Ask): يشير إلى السعر الأعلى في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل عنده شراء الأصل المعني.
- 2.1.10. نموذج الطلب: يشير إلى النموذج الذي يجب على العميل إكماله وتقديمه للتقدم بطلب بفتح حساب لدى الشركة.
- 2.1.11. المستخدم المصرح له: يشير إلى أي فرد يصرح له العميل بالوصول إلى خدمات الشركة و/أو وضع الأوامر نيابةً عنه.
- 2.1.12. الرصيد: يشير إلى النتيجة المالية الإجمالية في حساب العميل بعد أحدث معاملة مكتملة وأي عمليات إيداع أو سحب تم إجراؤها في أي وقت.
- 2.1.13. العملة الأساسية: تشير إلى العملة المقوم بها حساب العميل والتي تتم من خلالها معالجة جميع عمليات الخصم والإضافة إلى الحساب بواسطة الشركة.
- 2.1.14. سعر العرض (Bid): يشير إلى السعر الأدنى في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل عنده بيع الأصل المعني.
- 2.1.15. عقود الفروقات أو CFD: تشير إلى نوع من المعاملات المالية يتم فيه احتساب الربح أو الخسارة استناداً إلى التقلبات في قيمة أو سعر أصل أساسي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السلع أو الأوراق المالية أو العملات أو الأدوات الأخرى. وتشمل أنواع عقود الفروقات عقود الأسهم الفردية، وعقود الفروقات على مؤشرات الأسهم، وعقود الفروقات على السلع، وعقود الفروقات على السبائك، وعقود الفروقات على العملات الأجنبية.
- 2.1.16. العميل: يشير إلى أي فرد أو كيان قام بالتسجيل وفتح حساب لدى الشركة بنجاح بغرض المشاركة في شراء الأدوات المالية وبيعها، ويكون طرفاً في هذه الاتفاقية.
- 2.1.17. بوابة العملاء: تشير إلى القسم المحمي بكلمة مرور من الموقع الإلكتروني للشركة (أو أي موقع إلكتروني آخر تحدده الشركة) والذي يمكن للعميل من خلاله الوصول إلى معلومات حسابه وعرضها.
- 2.1.18. مواصفات العقد: تشير إلى شروط التداول الرئيسية لعقود الفروقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فروقات الأسعار، والعملات، ورسوم التبييت، وحجم اللوت، والهامش الأولي، والهامش المطلوب، والهامش المستخدم، والحد الأدنى لمستويات وضع أوامر وقف الخسارة وجني الأرباح والأوامر المحددة، ورسوم التمويل، ورسوم السواب، وأي رسوم أخرى معمول بها، وعمولات الشركاء/الأطراف الثالثة، وفقاً لما تحدده الشركة من وقت إلى آخر لكل نوع من عقود الفروقات.
- 2.1.19. إجراء الشركات: يشير إلى الأحداث التي تؤثر في حاملي الأصل الأساسي، بما في ذلك دفع توزيعات الأرباح (سواء في صورة أسهم أو توزيعات خاصة)، وإصدارات الحقوق، والعروض المفتوحة، والأسهم المجانية، ورسملة الأرباح، والاستحواذات، والاندماجات، والانقسامات، والإدراج، وإلغاء الإدراج، وتعليق الإدراج، أو أي حدث مماثل يؤثر بصورة مباشرة في هؤلاء الحاملين.

- 2.1.20. زوج العملات:** يشير إلى تسعير عملتين مختلفتين في معاملة CFD، بحيث يتم تسعير قيمة إحدى العملتين مقابل الأخرى. ويتكون زوج العملات من العملة الأساسية وعملة التسعير، ويوضح مقدار عملة التسعير المطلوب لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.
- 2.1.21. الإيداع:** يشير إلى مبلغ المال الذي يودعه العميل لدى الشركة بناءً على طلب الشركة فيما يتعلق بجميع المنتجات المالية، عند الحجز أو في أي وقت قبل تاريخ القيمة. ويُعد الإيداع دفعة جزئية من قيمة الأمر المتفق عليها ولا يُعتبر من أموال العميل. ويشمل ذلك المبالغ المودعة للمراكز المفتوحة الحالية أو المتوقعة.
- 2.1.22. المنتج المالي:** يشير إلى أي عقد صرف أجنبي أو معاملة مشتقات خارج البورصة (OTC) بين العميل والشركة استناداً إلى قيمة أصل أساسي، مثل زوج عملات أو سلعة أو معدن ثمين أو سهم أو مؤشر.
- 2.1.23. القوة القاهرة:** تشير إلى الأحداث أو الأسباب الخارجة عن السيطرة المعقولة للأطراف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية، والحروب، والتخريب، والاضطرابات المدنية، وحالات الطوارئ الوطنية، والحرائق، والفيضانات، والأوبئة، والإضرابات، ونزع الملكية، والإجراءات الحكومية، أو الأضرار التي تلحق بأجهزة الشركة أو أنظمتها، بشرط ألا تكون هذه الأحداث ناجمة عن فعل أو امتناع أو إهمال من جانب العميل أو الشركة.
- 2.1.24. الهامش الأولي:** يشير إلى الهامش المطلوب من الشركة لفتح مركز في تداول عقود الفروقات.
- 2.1.25. القانون:** يشير إلى أي قوانين أو لوائح محلية أو أجنبية معمول بها، أو أوامر قضائية، أو أنظمة عقوبات، أو أي متطلبات قانونية أخرى تخضع لها الشركة.
- 2.1.26. نداء الهامش:** يشير إلى إشعار ترسله الشركة إلى العميل لإبلاغه بعدم وجود هامش كافٍ لوضع أوامر جديدة أو الحفاظ على المراكز المفتوحة الحالية.
- 2.1.27. تنفيذ السوق:** يشير إلى تنفيذ أي أمر للعميل بسعر السوق الحالي وقت معالجة الأمر.
- 2.1.28. متطلبات الهامش:** تشير إلى مبلغ الأموال و/أو الأصول التي يتعين على العميل إيداعها أو الاحتفاظ بها لدى الشركة للدخول في معاملة و/أو الحفاظ على مركز مفتوح في حسابه.
- 2.1.29. السوق:** يشير إلى أي بيئة تداول أو منشأة تداول متعددة الأطراف تلتزم بقواعد تداول محددة وتعمل ضمن ساعات تداول محددة. ويشمل ذلك أنواعاً مختلفة من الأسواق، مثل الأسواق المنظمة، التي يشارك فيها المتعاملون في شراء وبيع الأدوات المالية أو الأصول.
- 2.1.30. أمر السوق:** يشير إلى أمر للدخول إلى السوق بأفضل سعر متاح تقدمه الشركة وقت التنفيذ.
- 2.1.31. الإشعار:** يشير إلى أي إشعار مطلوب أو مسموح بتقديمه بموجب هذه الاتفاقية أو لأغراضها.

2.1.32. المركز المفتوح: يشير إلى أي مركز لم يتم إغلاقه، بما في ذلك مركز شراء أو مركز بيع، ويظل معاملة نشطة وغير مغلقة.

2.1.33. الأمر: يشير إلى منتج مالي يتم الدخول فيه بين الشركة والعميل بموجب شروط عقد التداول المعمول بها.

2.1.34. الأطراف: تشير إلى الكيانات المشاركون في هذه الاتفاقية: الشركة والعميل.

2.1.35. الأمر المعلق: يشير إلى أمر يضعه العميل لشراء أو بيع عقد فروقات في المستقبل وفقاً لشروط محددة، بحيث لا يتم تنفيذ أمر العميل إلا عندما يصل سعر الأصل إلى مستوى معين.

2.1.36. عرض الأسعار: يشير إلى المعلومات التي تعرض السعر الحالي لأصل أساسي محدد، ويُعرض في صورة كل من سعر العرض (Bid) وسعر الطلب (Ask).

2.1.37. عملة التسعير: تشير إلى العملة الثانية في زوج العملات والتي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل العملة الأساسية.

2.1.38. قاعدة عروض الأسعار: تشير إلى معلومات تدفق عروض الأسعار المخزنة على خادم التداول لتداول عقود الفروقات.

2.1.39. تدفق عروض الأسعار: يشير إلى التدفق المستمر لعروض الأسعار لكل عقد فروقات المعروض على منصة التداول.

2.1.40. خطأ التسعير: يشير إلى الأخطاء في عروض الأسعار الناتجة عن مشكلات مزود السيولة أو الأعطال البرمجية أو الأخطاء المطبعية أو غيرها من الأخطاء الواضحة في التسعير، بما في ذلك التأخر في عروض الأسعار.

2.1.41. الانزلاق السعري: يشير إلى الفرق بين السعر المطلوب للمعاملة والسعر الفعلي الذي تم التنفيذ عنده. وقد يحدث الانزلاق السعري خلال فترات التقلبات السعريّة المرتفعة، أو عند استخدام أوامر السوق أو الأوامر المعلقة، أو عند وضع أوامر كبيرة، وقد يكون ذلك نتيجة عدم كفاية اهتمام السوق أو السيولة أو الحجم عند مستوى السعر المطلوب.

2.1.42. فروقات الأسعار: تشير إلى الفرق بين سعر الطلب (Ask) وسعر العرض (Bid) لأصل معين.

2.1.43. الإغلاق الإجباري (Stop Out): يشير إلى الإغلاق التلقائي والإجباري لأي من مراكز العميل المفتوحة أو جميعها بواسطة الشركة عندما تصل حقوق الملكية في حساب العميل إلى مستوى حرج محدد مسبقاً ("مستوى الإغلاق الإجباري") كما هو محدد في شروط التداول، وذلك لمنع رصيد حساب العميل من التحول إلى رصيد سلبي.

2.1.44. الشروط: تشير إلى شروط الأعمال القياسية التي تحكم العلاقة بين العميل والشركة، بصيغتها المعدلة من وقت إلى آخر.

2.1.45. الطرف الثالث: يشير إلى أي كيان أبرمت الشركة اتفاقية معه لتتيح للعميل الوصول إلى منصة التداول الإلكترونية التابعة لذلك الكيان ("منصة إلكترونية تابعة لطرف ثالث") والتي يتم من خلالها تقديم خدمات إضافية للعميل.

2.1.46. المعاملة: تشير إلى أي أمر CFD تم تنفيذه نيابةً عن العميل بموجب هذه الاتفاقية.

2.1.47. حجم المعاملة: يشير إلى ناتج ضرب حجم اللوت في عدد اللوات في صفقة CFD.

2.1.48. الأصل الأساسي: يشير إلى الأصل الذي يستند إليه عقد CFD، وقد يشمل أزواج العملات، والمعادن، والعقود الآجلة، والسلع، والمؤشرات، والأسهم، والعملات الرقمية، أو أي أصل آخر تحدده الشركة وفقاً لتقديرها من وقت إلى آخر.

2.1.49. الهامش المستخدم: يشير إلى مبلغ الأموال و/أو الأصول الملتزم بها حالياً من جانب العميل للحفاظ على المراكز المفتوحة.

2.1.50. الموقع الإلكتروني: يشير إلى موقع الشركة الإلكتروني على www.aurra.markets، أو أي موقع إلكتروني آخر قد تديره الشركة من وقت إلى آخر، بما في ذلك تطبيقاتها على الهاتف المحمول والويب وأي برامج توفرها الشركة، والتي تخضع جميعها لشروط هذه الاتفاقية ويتم توفيرها بموجبها.

2.1.51. الإشعار الكتابي: يشير إلى أي إشعار أو مراسلة يتم تقديمها عبر منصة التداول، أو البريد الداخلي، أو البريد الإلكتروني، أو الفاكس، أو البريد العادي، أو خدمات البريد التجاري السريع، أو البريد الجوي، أو من خلال الموقع الإلكتروني للشركة، بما في ذلك المراسلات التي تتم عبر المنطقة الشخصية الخاصة بالعميل.

2.2. في هذه الاتفاقية، تُفهم الكلمات التي تشير إلى المفرد على أنها تشمل الجمع أيضاً، والعكس صحيح؛ والكلمات التي تشير إلى المذكر تشمل المؤنث، والعكس صحيح؛ والمصطلحات التي تشير إلى الأفراد تنطبق أيضاً على الشركات والشراكات والكيانات غير المؤسسة وجميع الهيئات القانونية الأخرى، والعكس صحيح.

2.3. تُستخدم العناوين الواردة في هذه الاتفاقية لأغراض سهولة الرجوع إليها فقط، ولا تؤثر في تفسير أو تطبيق الشروط الواردة فيها.

2.4. يشمل أي ذكر لقانون أو لائحة أو تشريع في هذه الاتفاقية ذلك القانون أو اللائحة أو التشريع بصيغته المعدلة أو المعدلة جزئياً أو المكمل أو الموحدة أو المعاد سنّها من وقت إلى آخر. وينطبق ذلك أيضاً على أي إرشادات أو توجيهات أو أدوات قانونية أو أوامر ذات صلة، أو أي نص قانوني يعيد سن أو تعديل ذلك القانون أو اللائحة أو التشريع.

3. قبول العميل والإقرار بالمخاطر

3.1. تحتفظ الشركة وحدها بالسلطة التقديرية بشأن قبول العميل كعميل لديها. وبناءً عليه، تحتفظ الشركة بالحق في رفض فتح حساب عميل، أو رفض أي أموال من العميل، أو منع العميل من بدء أنشطة التداول. ويظل هذا الرفض سارياً إلى أن يقوم العميل باستكمال نموذج طلب فتح الحساب بالكامل وتقديمه إلى جانب جميع مستندات إثبات الهوية المطلوبة. كما يخضع طلب العميل لإجراءات التحقق الداخلية لدى الشركة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر فحوصات مكافحة غسل الأموال (AML)، والتحقق من هوية العميل (KYC)، وتقييمات الملاءمة، وأي فحوصات أخرى ضرورية للهوية والخلفية وفقاً لما تقتضيه اللوائح المعمول بها.

3.2. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الشركة طوال مدة علاقة العمل مع العميل بالحق في طلب أي مستندات أو معلومات إضافية تراها ضرورية للمراقبة المستمرة لأنشطة العميل. ويأتي ذلك في إطار التزامات الشركة بالامتثال التنظيمي وضمان سلامة خدماتها ونزاهتها.

3.3. كما تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق إجراءات عناية واجبة إضافية على العملاء المقيمين في دول أو مناطق معينة. وقد تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، إجراءات تحقق أو فحص معززة تُعتبر ضرورية بسبب المتطلبات التنظيمية الخاصة التي تحكم تلك الولايات القضائية.

3.4. بعد قبول العميل للشروط والأحكام الواردة على الموقع الإلكتروني للشركة، والتي تحدد الشروط التي ستقدم الشركة خدماتها بموجبها، وبعد استيفاء العميل بالكامل لمتطلبات مستندات إثبات الهوية لدى الشركة والتحقق منه، يجوز للعميل إيداع الأموال بأي مبلغ وبأي عملة تحددها الشركة وتقبلها من وقت إلى آخر، والبدء في التداول.

3.5. تحتفظ الشركة بالحق، وفقاً لتقديرها المنفرد، في تحديد وتعديل مستندات إثبات الهوية المطلوبة في أي وقت، بالإضافة إلى الحد الأدنى والأقصى لمبالغ الإيداع، والفترة التي يتعين خلالها على العميل استيفاء متطلبات المستندات الخاصة بالشركة بالكامل. كما يجوز للشركة فرض طلبات أخرى مخصصة حسب الحاجة. وسيتم إخطار العميل بأي تغييرات أو متطلبات من هذا النوع عن طريق إشعار كتابي.

3.6. إذا أخفق العميل في استيفاء متطلبات مستندات إثبات الهوية المطلوبة بالكامل خلال الإطار الزمني الذي تحدده الشركة، تحتفظ الشركة بالحق في إعادة أي أموال مودعة إلى مصدرها الأصلي. كما يجوز للشركة فرض قيود على حساب العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقييد الإيداعات الإضافية، أو إنهاء علاقة العمل فوراً، أو إغلاق حساب العميل، أو اتخاذ أي إجراء آخر تراه ضرورياً لحماية مصالح الشركة ومعايير الامتثال لديها.

3.7. يقر العميل ويفهم ويدرك تماماً أن المشاركة في التداول والاستثمار في المنتجات ذات الرافعة المالية وغير ذات الرافعة المالية، كما هو موضح في سياسة إفصاح المخاطر، تنطوي على مخاطر كبيرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

3.7.1. أن هذا التداول ذو طبيعة مضاربة بطبيعته.

3.7.2. أن مخاطر الخسائر المحتملة قد تتجاوز مبلغ الهامش الأولي المودع من العميل.

3.8. يقر العميل ويفهم ويوافق على ما يلي:

3.8.1. عند توجيه الشركة لتنفيذ معاملة، يتحمل العميل وحده المسؤولية والالتزام عن أي مكاسب أو خسائر تنشأ عن تقلبات قيمة الأصل أو الأداة الأساسية. ولن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسارة في الأرباح أو رأس المال في هذه الحالات.

3.8.2. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بصورة محددة، لن تقوم الشركة بالمراقبة المستمرة للمعاملات التي ينفذها العميل، سواء بصورة فردية أو يدوية. وبناءً عليه، لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي معاملات قد تتطور بصورة تختلف عن توقعات العميل.

3.9. يقر العميل كذلك بأن المعلومات المقدمة في سياسة إفصاح المخاطر تمثل فقط عرضاً عاماً للمخاطر المرتبطة بمنتجات الشركة وخدماتها. ولا تغطي جميع المخاطر المحتملة ولا تتناول بصورة شاملة طبيعة كل خطر مرتبط بالتداول. والمعلومات المقدمة مخصصة لتقديم نظرة عامة على الأنواع العامة للمخاطر المعنية، ويوافق العميل على إجراء تقييم مستقل لهذه المخاطر.

3.10. لا تقدم الشركة خدمات استشارية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المشورة الضريبية أو الاستثمارية أو القانونية. وإنما تقدم فقط استشارات عامة للعميل. ولن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي نتائج أو قرارات تنشأ عن هذه الاستشارات العامة.

4. الحساب

4.1. فتح حساب لدى Aurra

4.1.1. للدخول في معاملات مع Aurra، يجب أن يكون لديك أولاً حساب نشط. ولا يمكن وضع الأوامر حتى يتم فتح حسابك واستلام الأموال المتاحة وتسويتها وإضافتها إلى الحساب. ويُسمح لك بالتقدم بطلب للحصول على أكثر من حساب واحد، وأي إشارة إلى "حسابك" في هذه الاتفاقية تشمل أي حسابات إضافية قد تمتلكها.

4.1.2. لبدء عملية فتح الحساب، يتعين عليك إكمال نموذج طلب. وتحفظ Aurra وحدها بالسلطة التقديرية لقبول طلبك أو رفضه. وإذا تم قبول طلبك، فسيتم إخطارك عبر البريد الإلكتروني. وتحفظ Aurra بالحق في رفض طلبك لأي سبب تراه مناسباً وفقاً لتقديرها.

4.1.3. لن تتم إضافة سوى الأموال التي تم التحقق منها إلى حسابك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المدفوعات الخاصة بمتطلبات الهامش الأولي والهامش المتغير.

4.1.4. يجوز للشركة تقديم أنواع مختلفة من الحسابات، ولكل منها خصائص وأساليب تنفيذ ومتطلبات مختلفة. ويمكن العثور على معلومات تفصيلية بشأن أنواع الحسابات هذه على الموقع الإلكتروني للشركة.

4.1.5. تحتفظ الشركة بالحق في حظر حساب العميل مؤقتاً دون إشعار مسبق لأي سبب وجيه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحالات التالية:

4.1.5.1. بناءً على طلب العميل بتعليق الحساب مؤقتاً؛

4.1.5.2. إذا اشتبهت الشركة بصورة معقولة في أن بيانات وصول العميل قد تم اختراقها أو الوصول إليها من قبل أطراف ثالثة غير مصرح لها؛

4.1.5.3. إذا كانت لدى الشركة أسباب معقولة للاشتباه في وجود نشاط غير قانوني أو عمليات مشبوهة مرتبطة بحساب العميل؛

4.1.5.4. في حال وقوع حالة قوة قاهرة، طوال مدة استمرار الحدث ذي الصلة؛

4.1.5.5. إذا ارتكب العميل خطأ في طلب تحويل الأموال إلى حساب آخر، ما أدى إلى إيداع الأموال في حساب تداول غير صحيح.

4.1.6. يقر العميل ويضمن أن جميع المعلومات المقدمة إلى الشركة دقيقة وصحيحة في جميع الأوقات، ويوافق على إخطار الشركة فوراً بأي تغييرات تطرأ على هذه المعلومات.

4.1.7. يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على سرية جميع بيانات الأمان المتعلقة بحسابه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اسم المستخدم، ورقم الحساب، ومعرّف المستخدم، وكلمة المرور. وبمجرد إنشاء بيانات الأمان هذه، لا يقع على الشركة أي التزام بالتحقق من صلاحية أي شخص يستخدم هذه المعلومات للوصول إلى حساب العميل وتشغيله. وإذا علم العميل أو اشتبه في تعرض أي من بيانات الأمان للاختراق، فيلتزم بالتواصل مع الشركة فوراً.

5. الإيداعات وعمليات السحب

5.1. توفر الشركة للعميل إمكانية الوصول عبر الإنترنت لعرض وتتبع المعلومات الرئيسية المتعلقة بحساب العميل، بما في ذلك:

5.1.1. الأوامر التي تم إدخالها لدى Aurra؛

5.1.2. المدفوعات التي دفعها العميل للشركة أو المبالغ التي يدين بها العميل للشركة؛

5.1.3. المدفوعات التي دفعتها الشركة للعميل أو المبالغ التي تدين بها الشركة للعميل.

5.2. يجوز إجراء المدفوعات إلى حساب العميل باستخدام الطرق التالية:

5.2.1. التحويل البنكي عبر الإنترنت؛

5.2.2. بطاقة الائتمان؛

5.2.3. التحويل البنكي في اليوم نفسه؛ أو

5.2.4. التحويل البرقي الدولي.

5.3. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل طرق الدفع المتاحة أو إلزائها أو تقييدها وفقاً لتقديرها.

5.4. يقر العميل بأن جميع معاملات الإيداع والسحب يجب أن تتم باستخدام النوع نفسه من وسيلة الدفع والحساب المستخدمين، بما يعني أن نوع العملة أو الأصل والحساب المستخدم للإيداع يجب أن يتطابق مع النوع المستخدم للسحب.

5.4.1. يجب سحب الإيداعات التي تمت بالعملة التقليدية بالعملة التقليدية نفسها، كما يجب سحب الإيداعات التي تمت بالعملة الرقمية باستخدام العملة الرقمية نفسها.

5.4.2. يجب إجراء جميع عمليات السحب باستخدام الحساب المقابل الذي تم استخدامه أثناء الإيداع، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في البند 5.4.1.

5.5. قد تؤدي أي محاولة للسحب باستخدام وسيلة دفع أو حساب أو نوع عملة مختلف عن ذلك المستخدم في الإيداع الأصلي إلى رفض طلب السحب أو تأخيره. ويتحمل العميل وحده مسؤولية التأكد من استخدام وسيلة الدفع ونوع العملة الصحيحين لكل من معاملات الإيداع والسحب.

5.6. يجب على العميل التأكد من إيداع أموال متاحة وكافية في حسابه قبل وضع أي أوامر. وستحدد الشركة مبلغ الإيداع المطلوب لكل أمر، حيثما ينطبق ذلك.

5.7. تحتفظ الشركة بالحق في فرض رسوم إضافية مقابل خدماتها، وسيتم إبلاغ العميل بها عن طريق إشعار. وإذا لم يوافق العميل على هذه الرسوم، فيجوز له إنهاء الاتفاقية فوراً، ولن تنطبق الرسوم الجديدة على أي أوامر تم وضعها قبل تقديم الإشعار.

5.8. لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي رسوم أو تكاليف تفرضها البنوك التابعة لأطراف ثالثة أو أي كيانات أخرى تشارك في معالجة المدفوعات المتعلقة باستخدام العميل للخدمات.

5.9. يجب إجراء جميع المدفوعات بموجب هذه الاتفاقية بالدولار الأمريكي أو بأي عملة أخرى توافق عليها الشركة.

5.10. إذا اشتبهت الشركة في أن الإيداع صادر من مصدر آخر غير العميل، مثل طرف ثالث أو وسيلة تمويل باسم شخص آخر، فإنها تحتفظ بالحق في:

5.10.1. رفض الإيداع؛

5.10.2. إعادة الأموال إلى مصدر الإيداع؛

5.10.3. إلغاء أي معاملات؛

5.10.4. إنهاء الاتفاقية.

5.11. يجوز للشركة طلب مستندات إضافية من العميل للتحقق من مصدر الأموال المودعة. وللشركة الحق في رفض أي إيداع أو سحب إذا لم تكن راضية عن المعلومات المقدمة.

5.12. يحق للشركة رفض عمليات الإيداع والسحب إذا لم يتم التحقق بالكامل من البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو الهوية أو العنوان و/أو أي معلومات أخرى مقدمة و/أو تم جمعها من قبل الشركة، أو إذا لم تكن محدثة، وتظل متطلبات هذا التحقق خاضعة لتقدير الشركة المنفرد.

- 5.13. إذا لم يتم إيداع الأموال التي أرسلها العميل في حساب العميل في الوقت المتوقع، فعلى العميل إخطار الشركة وطلب إجراء تحقيق بشأن عملية التحويل. ويوافق العميل على أن يتحمل أي رسوم مترتبة على التحقيق، ويتم خصمها من حساب العميل أو دفعها مباشرة إلى الطرف الثالث الذي يجري التحقيق. ويفهم العميل ويوافق على أنه لإجراء التحقيق، يتعين عليه تزويد الشركة بالمستندات والشهادات المطلوبة.
- 5.14. عند تلقي تعليمات من العميل لسحب الأموال من حساب العميل، تقوم الشركة بمعالجة طلب المعاملة دون تأخير غير مبرر، وحيثما كان ذلك ممكناً في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل، شريطة استيفاء المتطلبات التالية:
- 5.14.1. تضمين جميع معلومات السحب اللازمة؛
- 5.14.2. أن يكون الحساب المستلم للأموال مملوكاً للعميل؛
- 5.14.3. عدم وجود حالة قوة قاهرة تمنع الشركة من تنفيذ السحب؛ و
- 5.14.4. التزام العميل بأي طلبات "اعرف عميلك" (KYC).
- 5.15. لا تتحمل الشركة المسؤولية إذا أخفق بنك المستفيد/المستلم في معالجة دفعة بصورة صحيحة.
- 5.16. لن تبدأ الشركة دفعة دولية إلا في اليوم الذي تتم فيه تسوية الأموال قبل وقت الإغلاق اليومي المحدد. وأي أموال يتم استلامها بعد وقت الإغلاق ستتم معالجتها في اليوم التالي.
- 5.17. يُسمح بعمليات السحب فقط إلى الحساب المملوك للعميل. ولا تسمح الشركة بعمليات السحب إلى أطراف ثالثة أو حسابات مجهولة الهوية. ويجوز للشركة رفض طرق سحب محددة واقتراح بدائل.
- 5.18. تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب سحب من العميل بطلب فيه استخدام طريقة تحويل محددة، كما يحق للشركة اقتراح بديل.
- 5.19. إذا تم إغلاق حساب العميل، فسيتم رد أي رصيد متبقٍ بصورة تناسبية إلى الحسابات التي قام العميل بالإيداع منها. وفي حالات النشاط غير القانوني، يجوز للشركة إعادة الرصيد بالطريقة التي تراها مناسبة وتقديم البيانات ذات الصلة إلى البنوك ومزودي خدمات الدفع والسلطات.
- 5.20. في حالة وجود نشاط أو أنشطة غير قانونية، يجوز للشركة إعادة الرصيد المتبقي بالطريقة التي تراها مناسبة. وعند وقوع أي نشاط غير قانوني، يجوز تقديم جميع البيانات إلى البنك و/أو المؤسسة الائتمانية و/أو مزود خدمات الدفع و/أو أي جهة مماثلة، وكذلك إلى جهات إنفاذ القانون و/أو السلطات.
- 5.21. في حال تغيير نوع الأمان، قد تتأخر عمليات السحب لمدة تصل إلى ثلاثة (3) أيام عمل بعد إجراء التغيير.

5.22. يجوز للعملاء طلب تحويل الأموال إلى حساب تداول آخر، شريطة أن يدعم الحساب الجديد وسيلة الإيداع/السحب ذات الصلة. ولا يمكن إجراء التحويلات إلا بين حسابات من النوع نفسه، أو بين أنواع مختلفة إذا تجاوز مبلغ التحويل الحد الأدنى المطلوب للإيداع. ويتم تنفيذ التحويل بعملة الحساب المستلم.

5.23. إذا قامت الشركة عن طريق الخطأ بتحويل الأموال إلى حساب غير صحيح، فسيتم رد المبلغ المطلوب للعميل على نفقة الشركة. أما إذا حدث الخطأ نتيجة طلب العميل، فلن يتم إصدار أي استرداد.

5.24. تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلبات السحب أو تأخيرها إذا كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن العميل شارك في أنشطة محظورة على منصة التداول.

6. أموال العميل

6.1. من خلال إيداع الأموال لدى الشركة، يقر العميل بأن هذه الأموال مخصصة حصرياً لأغراض التداول ولتسهيل المعاملات المحتملة مع الشركة. وسيتم استخدام هذه الأموال لتأمين أو تغطية الالتزامات الحالية أو المستقبلية أو الفعلية أو الاحتمالية أو المحتملة للعميل تجاه الشركة. ويوافق العميل على عدم إيداع أي أموال غير مخصصة للتداول أو للوفاء بالتزاماته الحالية أو المتوقعة تجاه الشركة.

6.2. لن تكون الشركة ملزمة بدفع أي أرباح أو فوائد للعميل على أموال العميل، باستثناء أي أرباح تتحقق من معاملات التداول في حساب أو حسابات العميل كجزء من هذه الاتفاقية. ويتنازل العميل بموجب هذا عن أي مطالبة بهذه الفوائد أو الأرباح.

6.3. يقر العميل ويوافق على أن الشركة لن تتحمل المسؤولية عن أي خسارة في الأرباح أو رأس المال ناتجة عن ظروف السوق.

6.4. يجوز للشركة إيداع أموال العملاء في ودائع لليلة واحدة ويحق لها الاحتفاظ بأي فوائد تتحقق من هذه الودائع.

6.5. سيتم الاحتفاظ بأي أموال يتم استلامها من العميل في حساب مخصص لأموال العملاء منفصل عن أموال الشركة الخاصة، بما يضمن فصلها وحمايتها.

6.6. رغم فصل أموال العميل عن أموال تشغيل الشركة، يجوز تجميعها في حساب واحد لدى مؤسسة مالية مرخصة من طرف ثالث، بما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة.

6.7. يجوز للشركة وضع أموال العملاء لدى أطراف ثالثة، مثل وسيط وسيط أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية أو طرف مقابل في سوق OTC أو مزود خدمات دفع. وقد تكون لهذه الأطراف الثالثة مصلحة ضمانية أو حق امتياز أو حق مقاصة على أموال العميل.

7. المنتجات والخدمات

7.1. يفهم العميل ويوافق على أنه حتى بعد قبول هذه الشروط، تحتفظ الشركة بالحق، وفقاً لتقديرها وحدها، في عدم تقديم أي من الخدمات:

7.1.1. إلى أن تستكمل الشركة جميع الإجراءات الداخلية اللازمة لإنشاء الحسابات وتحصل على الموافقات المطلوبة من السلطات المختصة.

7.1.2. إذا أخفق العميل في الوفاء بأي من المسؤوليات المحددة في الاتفاقية مع الشركة.

7.2. شريطة أن يكون العميل قد استوفى جميع التزاماته بموجب الاتفاقية، يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها، تقديم الخدمات التالية للعميل:

7.2.1. استلام ومعالجة أوامر العميل في عقود الفروقات؛

7.2.2. تنفيذ أوامر العميل في عقود الفروقات المرتبطة بالسلع والأوراق المالية والمؤشرات والعملات والمعادن الأساسية والثمينة؛

7.2.3. توفير إمكانية الوصول إلى أدوات أخرى قد تقدمها الشركة من وقت إلى آخر.

7.3. تحتفظ الشركة بالحق في التوقف عن تقديم أي من الخدمات أو إزالة أي منتجات من عروضها الحالية في أي وقت. وإذا كان العميل يحتفظ بمركز مفتوح في خدمة سيتم إيقافها أو في منتج سيتم إزالته، فستقوم الشركة، حيثما كان ذلك ممكناً، بإخطار العميل كتابياً مسبقاً، مع توفير إشعار معقول بإنهاء الخدمة أو إزالة المنتج.

7.4. حيثما كان ذلك ممكناً، تسعى الشركة إلى منح العميل إشعاراً مدته عشرة (10) أيام عمل على الأقل لإغلاق أي مركز مفتوح مرتبط بالخدمة أو المنتج المتأثر.

7.5. ومع ذلك، إذا رأت الشركة بصورة معقولة أن ذلك ضروري أو مناسب، فإنها تحتفظ بالحق في تقصير فترة الإشعار أو إلغائها بالكامل.

7.6. إذا تم تقديم إشعار، فيجب على العميل إلغاء أي أوامر و/أو إغلاق أي مراكز مفتوحة مرتبطة بالخدمات أو المنتجات المتأثرة قبل الوقت المحدد في الإشعار. وإذا أخفق العميل في القيام بذلك، فستقوم الشركة بإلغاء الأوامر وإغلاق المراكز المفتوحة في الوقت وبالطريقة المحددين، ولن تتحمل المسؤولية عن إنهاء أو إيقاف الخدمة.

7.7. لن تقدم الشركة أي مشورة أو توصيات بشأن مدى ملائمة شراء أو بيع أو التعامل في استثمارات معينة أو تنفيذ معاملات، بما في ذلك آثارها الضريبية أو هيكل أي حسابات مرتبطة بها أو الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بهذه الاستثمارات أو المعاملات.

7.8. يقر العميل بأن أي توضيح تقدمه الشركة أو موظفوها أو وكلاؤها أو مديروها أو مسؤولوها بشأن شروط معاملة أو خصائص أدائها لا يُعتبر مشورة بشأن قيمة الاستثمار ولا يجعل الشركة مسؤولة.

7.9. إذا قدمت الشركة اقتراحات تداول عامة أو تحليلات مستقلة أو رؤى سوقية أو إرشادات بشأن إفصاحات المساهمين أو أي معلومات أخرى للعملاء الذين يتلقون خدمة تنفيذ فقط:

7.9.1. فإن ذلك يُعد جانباً تكميلياً من علاقة الشركة بالعميل، ويتم تقديمه فقط لمساعدة العميل على اتخاذ قراراته الاستثمارية بنفسه؛

7.9.2. ويقر العميل بأنه عندما تكون المعلومات عامة وغير مصممة خصيصاً له، فإنها لا تشكل مشورة شخصية أو توصية؛

7.9.3. ولا تقدم الشركة أي ادعاءات أو تأكيدات أو ضمانات بشأن دقة أو شمول هذه المعلومات، ولا بشأن الآثار القانونية أو الضريبية أو المحاسبية لأي معاملة؛

7.9.4. وإذا تم تقديم المعلومات في مستند، سواء بصيغة إلكترونية أو غير ذلك، يتضمن قيوداً بشأن الأشخاص أو المجموعات الموجهة إليهم أو المسموح بمشاركتها معهم، يوافق العميل على عدم توزيع المعلومات بما يخالف هذه القيود.

8. منصة التداول وبوابة العملاء

8.1. للوصول إلى منصة التداول و/أو بوابة العملاء، يجب على العميل طلب اسم مستخدم وكلمة مرور من الشركة. وسيطلب من العميل إدخال كلمة المرور في كل مرة يرغب فيها باستخدام منصة التداول و/أو بوابة العملاء.

8.2. يقر العميل ويوافق، فيما يتعلق برمز التحقق، على ما يلي:

8.2.1. يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على سرية رمز التحقق الخاص به واستخدامه بصورة صحيحة.

8.2.2. يجب عدم مشاركة رمز التحقق مع أي شخص أو لأي سبب دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الشركة. ولا تتحمل الشركة المسؤولية إذا أفصح العميل عن رمز التحقق أو شاركه مع أطراف ثالثة دون إبلاغ الشركة.

8.2.3. يجوز للشركة تنفيذ أي تعليمات أو أوامر أو مراسلات يتم إدخالها باستخدام رمز التحقق الخاص بالشركة، ويتحمل العميل المسؤولية عن أي معاملات أو تكاليف تنشأ استناداً إلى تلك التعليمات.

8.2.4. يجب على العميل إخطار الشركة فوراً إذا اكتشف فقدان رمز التحقق أو سرقة أو مشاركته مع طرف ثالث أو استخدامه دون تصريح. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي معاملات يجريها أطراف ثالثة نتيجة هذا الاستخدام غير المصرح به.

8.3. إذا اشتبهت الشركة في أن أشخاصاً غير مصرح لهم يستخدمون رمز التحقق الخاص بالعميل دون موافقته، فيجوز للشركة تعليق وصول العميل إلى منصة التداول و/أو بوابة العملاء دون إشعار مسبق.

8.4. إذا قررت الشركة أن العميل شارك رمز التحقق الخاص به مع آخرين بما يخالف البند 8.2، تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء هذه الشروط فوراً.

8.5. يتم توفير منصة التداول و/أو بوابة العملاء "كما هي"، ولا تقدم الشركة أي ضمانات، صريحة أو ضمنية، بشأن قابليتهما للتسويق أو ملاءمتيهما لغرض معين أو أي خصائص أخرى. ولا تضمن الشركة موثوقية أو أداء منصة التداول و/أو بوابة العملاء، بما في ذلك أي محتوى أو وثائق أو أجهزة أو برامج مرتبطة بهما. وقد تحدث مشكلات تقنية مثل الأعطال أو التأخير أو سوء التشغيل أو تدهور أداء البرمجيات أو تلف الأجهزة نتيجة أوجه قصور في الأجهزة أو البرامج أو روابط الاتصال، وقد يؤدي ذلك إلى خسائر اقتصادية أو فقدان البيانات. ولن تتحمل الشركة أو أي من الجهات التابعة لها أو موظفيها، تحت أي ظرف من الظروف، المسؤولية عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح أو الإيرادات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تكاليف أو أضرار، بما في ذلك الأضرار الخاصة أو التبعية أو غير المتوقعة، الناتجة عن استخدام منصة التداول و/أو بوابة العملاء أو الوصول إليهما أو تثبيتهما أو صيانتيهما أو تعديلهما أو تعطيلهما أو محاولة الوصول إليهما.

8.6. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسائر محتملة تنشأ عن أو ترتبط باستخدام منصة التداول أو بوابة العملاء أو الوصول إليهما أو تثبيتهما أو صيانتيهما أو تعديلهما أو تعطيلهما أو أي محاولة للوصول إليهما أو أي إجراءات مرتبطة بذلك.

9. توفر التداول والانقطاعات التقنية

9.1. يقر العميل ويوافق على أن الوصول إلى منصات التداول الخاصة بالشركة، وأنظمة تنفيذ الأوامر، وتدفقات الأسعار، وغيرها من الخدمات الإلكترونية قد يتعرض من وقت إلى آخر للانقطاع أو التأخير أو التعليق أو يصبح غير متاح نتيجة عوامل خارجة عن السيطرة المعقولة للشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

9.1.1. مشكلات الاتصال بالإنترنت أو زمن الاستجابة أو أعطال الإرسال؛

9.1.2. انقطاع الكهرباء أو أعطال الأجهزة/البرامج أو توقفها؛

9.1.3. أعطال أو انقطاعات خدمات الأطراف الثالثة أو مزودي السيولة أو مزودي البيانات؛

9.1.4. التقلبات الشديدة في السوق أو الارتفاع المفاجئ في أحجام التداول أو اختلالات دفتر الأوامر؛

9.1.5. زيادة الأحمال على الخوادم أو أعمال الصيانة المجدولة أو التدخلات التقنية الطارئة؛ أو

9.1.6. أي حدث يُصنف كحدث قوة قاهرة بموجب هذه الاتفاقية.

9.2. ستبذل الشركة جهوداً معقولة تجارياً للحفاظ على توفر وموثوقية أنظمة التداول الخاصة بها. ومع ذلك، يقر العميل ويوافق صراحةً على أن الشركة لا تضمن الوصول دون انقطاع أو التنفيذ في الوقت الفعلي أو الاستقرار المطلق للأنظمة.

9.3. حيثما كان ذلك ممكناً بصورة معقولة، يجوز للشركة إصدار إشعار مسبق بشأن أعمال الصيانة المخطط لها أو توقف الأنظمة أو الانقطاعات المعروفة. ومع ذلك، في حالات الانقطاعات غير المتوقعة أو الظروف الطارئة أو الأحداث

الخارجة عن سيطرة الشركة، يقر العميل بأنه قد لا يكون من الممكن تقديم إشعار مسبق. ولن تتحمل الشركة المسؤولية عن عدم تقديم الإشعار أو أي نتائج تنشأ عن ذلك.

9.4. يفهم العميل ويقبل كذلك ما يلي:

9.4.1. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو عرضية، أو أرباح غير محققة، أو فرص تداول ضائعة، أو أضرار ناشئة عن تعطل المنصة أو رفض الأوامر أو تأخر الأسعار أو أي حالات غير طبيعية في التنفيذ، ما لم تكن ناجمة حصرياً عن إهمال جسيم مثبت أو سوء سلوك متعمد من جانب الشركة.

9.4.2. لا يُعتبر أي شكل من أشكال التعويض أو السداد أو التعديل مستحقاً أو موعوداً أو ضمنياً للصفقات المتأثرة بعدم توفر النظام، ما لم تقدمه الشركة صراحةً بموجب التعويض التقديري وفقاً للبند 15. ولا يشكل أي تعويض تقديري من هذا النوع إقراراً بالمسؤولية.

9.5. في حال حدوث انقطاع، تحتفظ الشركة بالحق، وفقاً لتقديرها وحدها، في اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً للحفاظ على نزاهة السوق والإنصاف بين العملاء وإدارة المخاطر الداخلية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

9.5.1. إلغاء أو تعديل المعاملات الخاطئة بصورة واضحة؛

9.5.2. إعادة تسعير الصفقات المتأثرة أو إعادتها إلى حالة صحيحة سابقة؛

9.5.3. تعليق الوصول إلى التداول مؤقتاً أو تقييد أدوات معينة.

9.6. من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يتحمل العميل صراحةً جميع المخاطر المرتبطة بالتداول الإلكتروني ويتنازل عن أي مطالبة ضد الشركة عن الخسائر الناتجة عن عدم التوفر أو التأخير أو انقطاع الأنظمة، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

10. التأخيرات وأخطاء التسعير

10.1. ستبذل الشركة جهوداً معقولة لمعالجة أوامر العميل وتنفيذها في الوقت المناسب وبدقة، وفقاً للعمليات القياسية لأنظمة التداول الخاصة بها. ومع ذلك، يقر العميل ويوافق على أن ظروف السوق والبيئات التقنية قد تؤثر من وقت إلى آخر في دقة وظائف المنصة وخدماتها أو سرعتها أو توفرها.

10.2. لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان بشأن الوصول المستمر دون انقطاع إلى عروض الأسعار أو تنفيذ الأوامر أو أداء المنصة. ودون حصر، يقر العميل باحتمال حدوث تأخيرات أو اختلافات سعرية أو حالات غير طبيعية أخرى نتيجة عوامل خارجة عن السيطرة المباشرة للشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

10.2.1. تأخيرات الإنترنت أو الاتصالات أو عدم استقرار الاتصال أو زمن الاستجابة؛

10.2.2. أعطال الأجهزة أو البرامج أو البنية التحتية، سواء من جانب العميل أو الشركة؛

10.2.3. ظهور عروض أسعار خارج السوق أو أسعار قديمة أو اختلافات في تدفقات الأسعار؛

10.2.4. انقطاع أو تعطل خدمات الأطراف الثالثة أو مصادر السيولة أو مجمعي البيانات؛

10.2.5. التقلبات السوقية غير الاعتيادية أو الشديدة، أو التحركات السريعة السريعة، أو أحداث تعليق تداول أصل؛

10.2.6. الظروف المصنفة كأحداث قوة قاهرة.

10.3. في حال حدوث انقطاعات أو حالات غير طبيعية أو مخالفات في التسعير، يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها وبما يتوافق مع إجراءات إدارة المخاطر والامتثال الداخلية لديها، اتخاذ أي تدابير تصحيحية أو وقائية تراها ضرورية. وقد تشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر:

10.3.1. تعديل سعر تنفيذ الأوامر المتأثرة؛

10.3.2. إلغاء المعاملات التي تمت استناداً إلى بيانات خاطئة بصورة واضحة؛

10.3.3. تقييد أو تعليق خدمات التداول مؤقتاً على الأدوات أو الحسابات المتأثرة.

10.4. يقر العميل بأن الشركة لن تتحمل المسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو تبعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأرباح غير المحققة أو الفرص الضائعة أو الأضرار، الناتجة عن أي تأخيرات أو انقطاعات أو حالات غير طبيعية في التنفيذ، بصرف النظر عن سببها أو مصدرها.

11. نداء الهامش والإغلاق الإجباري

11.1. تستخدم الشركة نظاماً آلياً يتم من خلاله إرسال تذكير إلى العميل عبر وسيلة إلكترونية عند مستويات مختلفة للهامش. وتطبق الشركة مستوى نداء هامش بنسبة 50% ومستوى إغلاق إجباري (Stop Out) بنسبة 30% على جميع أنواع الحسابات التي تقدمها للعميل.

11.2. يجب على العميل الحفاظ على مستوى كافٍ من الهامش في حساب التداول في جميع الأوقات. وتحفظ الشركة بالحق في تصفية جميع المراكز المفتوحة إذا لم يعد الإيداع الذي قام به العميل كافياً لتغطية مستويات الهامش المطلوبة المحددة مسبقاً من قبل الشركة.

12. إجراءات الشركات

12.1. في حال وقوع إجراء شركة، ستقرر الشركة أي تعديلات ضرورية على أمر لمعالجة الأثر المخفف أو المركز للحدث. ويهدف ذلك إلى ضمان الحفاظ على القيمة الاقتصادية للأوامر كما كانت قبل الحدث أو عكس تأثير الحدث على الأوامر. وتسري هذه التعديلات في التاريخ الذي تحدده الشركة بصورة معقولة.

12.2. لن تقوم الشركة بمعالجة مدفوعات توزيعات الأرباح في الحالات التالية:

12.2.1. بالنسبة إلى العميل الذي يحتفظ بمركز شراء في عقد فروقات على سهم يصبح بدون حق في توزيعات الأرباح، تقوم الشركة بإضافة تعديل نقدي إلى حساب العميل يعكس تأثير توزيعات الأرباح على الأوامر. وبعادل مبلغ التعديل إجمالي توزيعات الأرباح على العدد المعني من عقود الفروقات على الأسهم في تاريخ الاستحقاق السابق للتوزيع.

12.2.2. بالنسبة إلى العميل الذي يحتفظ بمركز بيع في عقد فروقات على سهم يصبح بدون حق في توزيعات الأرباح، تقوم الشركة بخصم توزيعات الأرباح النقدية المعلنة من حساب العميل. وبعادل التعديل إجمالي توزيعات الأرباح على العدد المعني من عقود الفروقات على الأسهم في تاريخ الاستحقاق السابق للتوزيع.

12.3. إذا كان الأصل الأساسي المرتبط بمركز مفتوح طرفاً في حدث اندماج، يجوز للشركة إغلاق أي من المراكز المفتوحة المتأثرة أو جميعها في أي وقت خلال الحدث. ومع ذلك، لن تقوم الشركة بإغلاق هذه المراكز دون تقديم إشعار معقول مسبقاً بموعد نهائي للعميل لإغلاق مركزه. وإذا ظل المركز مفتوحاً بعد الموعد النهائي، يجوز للشركة إغلاقه.

12.4. بالنسبة إلى المنتجات المالية المتأثرة بحدث اندماج، يجوز للشركة تعديل سعر الافتتاح لمراعاة أي مكون نقدي في العرض، أو تعديل الحجم ليعكس التغييرات في الأصل الأساسي، أو إغلاق المراكز المتأثرة وفتح مركز جديد استناداً إلى الأصل الأساسي الجديد. وتسري هذه التعديلات في تاريخ تراه الشركة معقولاً.

12.5. إذا خلصت الشركة إلى عدم وجود تعديل ممكن يمكن أن يحقق نتيجة معقولة تجارياً، فإنها تحتفظ بالحق في إغلاق المركز المفتوح بقيمة الإغلاق في تاريخ تحده بصورة معقولة.

12.6. عندما يحتفظ العميل بمركز شراء في عقد فروقات على سهم مرتبط بسهم أو ورقة مالية أمريكية يصبح بدون حق في توزيعات الأرباح، يتعين على الشركة، وفقاً لقوانين الضرائب الأمريكية، اقتطاع 30% من التعديل النقدي الذي يمثل تأثير توزيعات الأرباح المعلنة. وسيتم تحويل المبلغ المقتطع إلى مزود السيولة الخاص بالشركة، والذي سيقوم بالإبلاغ عنه إلى السلطات الأمريكية المختصة. ويمكن للعملاء مراجعة المبالغ المقتطعة لأغراض الضرائب الأمريكية داخل حساباتهم.

13. الرسوم والإضافات

13.1. يجب على العميل دفع جميع العمولات والرسوم المدرجة في الشروط المالية إلى الشركة، بالإضافة إلى أي رسوم إضافية تم الاتفاق عليها كتابياً، بصرف النظر عن إدراجها ضمن الشروط المالية.

13.2. يجوز للشركة تحديث الشروط المالية بصورة دورية بعد تقديم إشعار مسبق للعميل. ويتحمل العميل مسؤولية مراجعة هذه التحديثات بانتظام ووافق على الالتزام بها.

13.3. فيما يتعلق بالبندين 10.1 و10.2، تحتفظ الشركة بالحق في مطالبة العميل بدفع المصروفات التالية بصورة منفصلة عند إخطاره:

13.3.1. التكاليف التي تتكبدها الشركة نتيجة إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط، بما في ذلك رسوم إصدار التذكيرات أو الحصول على المساعدة القانونية.

13.3.2. الرسوم الإدارية المرتبطة بالودائع الضمانية، بالإضافة إلى أي تكاليف مرتبطة بالتعهدات، بما في ذلك مدفوعات أقساط التأمين إن وجدت.

13.4. إذا تلقت الشركة أو استردت أي عمولة أو رسم أو تكلفة أو مبلغ آخر متعلق بالتزامات العميل بموجب هذه الشروط بعملة تختلف عن العملة المستحقة أصلاً، سواء بموجب حكم قضائي أو غير ذلك، يوافق العميل على تعويض الشركة وحمايتها من أي تكاليف، بما في ذلك رسوم تحويل العملات، أو خسائر تتكبدها نتيجة استلام الدفعة بعملة مختلفة.

14. تضارب المصالح

14.1. تلتزم الشركة باتخاذ تدابير معقولة لتحديد ومعالجة حالات تضارب المصالح التي قد تنشأ بين:

14.1.1. الشركة وعملائها؛ و

14.1.2. العملاء المختلفين أثناء تقديم خدمات الشركة.

14.2. لا يتعين على الشركة إبلاغ العميل إذا كانت لها أو للكيانات المرتبطة بها مصلحة مالية أو غيرها في معاملة محددة تتعلق بالعميل. ومع ذلك، ستتخذ الشركة خطوات معقولة لضمان معاملة العميل بإنصاف.

14.3. لن تفصح الشركة للعميل عن أي حقيقة أو مسألة أو نتيجة، ولن تأخذها في الاعتبار، إذا كانت:

14.3.1. يجب أن تظل سرية لحماية طرف آخر.

14.3.2. معروفة لموظفين أو وكلاء لا يعملون مباشرة مع العميل ولا يعلمون بالتفاصيل المحددة.

15. المسؤولية والتعويض

15.1. يوافق العميل على تعويض الشركة والجهات التابعة لها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها وإبراء ذمتهم من جميع المطالبات والالتزامات والتكاليف والمصروفات والأضرار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

15.1.1. الرسوم القانونية المعقولة؛ و

15.1.2. الرسوم والمصروفات الناشئة عن التقاضي.

15.2. تنشأ التزامات العميل بالتعويض فيما يتعلق بما يلي:

15.2.1. الإهمال أو سوء السلوك المتعمد من جانب العميل.

15.2.2. أي مخالفة من العميل للقوانين أو اللوائح المعمول بها.

15.2.3. إخلال العميل بأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية.

15.2.4. وقوع حدث تقصير يُعزى إلى العميل.

15.3. يوافق العميل على تعويض الشركة فوراً عن جميع الأضرار والتكاليف والمصروفات، بما في ذلك الرسوم القانونية المعقولة والمصروفات المرتبطة بها، التي تتكبدها الشركة عند إنفاذ أي من أحكام هذه الاتفاقية. ويجب دفع هذه التكاليف والمصروفات دون تأخير عند إخطار العميل من قبل الشركة.

15.4. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي تأخيرات أو رسوم أو خسائر ناتجة عن أخطاء في الدفع أو تأخر وصول الأموال إلى الحساب الذي حدده العميل. ويوافق العميل على تعويض الشركة وإبراء ذمتها من أي خسائر أو رسوم تتكبدها نتيجة هذه الأخطاء من جانب العميل.

15.5. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية، بما في ذلك خسارة الأرباح، يتكبدها العميل نتيجة أي فعل أو امتناع من طرف ثالث.

15.6. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يحد أو يستبعد أي مسؤولية قد تكون على الشركة تجاه العميل بموجب الحقوق القانونية للعميل.

16. التعويض التقديري

16.1. يقر العميل ويوافق على أن أي شكل من أشكال التعويض على سبيل حسن النية، أو الاسترداد، أو الائتمان، أو التعديل الذي تقدمه الشركة استجابةً لانقطاعات الخدمة أو مخالفات التنفيذ أو حالات التداول غير الطبيعية أو الشكاوى الفردية، يتم تقديمه حصرياً وفقاً للتقدير المطلق للشركة.

16.2. لا يشكل أي تعويض تقديري من هذا النوع، سواء تم منحه كلياً أو جزئياً، إقراراً بخطأ أو مسؤولية أو التزام من جانب الشركة.

16.3. يتم تقييم جميع مطالبات التعويض بدقة على أساس كل حالة على حدة. ولن تكون الشركة ملزمة بتقديم تعويض مماثل أو مطابق لأي عملاء أو حسابات أخرى، حتى في الحالات التي تبدو فيها المشكلات أو الظروف متشابهة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحالات المتعلقة بما يلي:

16.3.1. حسابات متعددة يمتلكها العميل نفسه،

16.3.2. عملاء يستخدمون عنوان IP أو جهازاً أو بنية تحتية للتداول نفسها،

16.3.3. استراتيجيات تداول أو أنواع حسابات أو أوقات تنفيذ صفقات متشابهة،

16.3.4. نشاط حسابات مشترك أو منسق عبر ملفات شخصية مختلفة،

16.3.5. أو أي تداخل تقني أو سلوكي آخر تحدده الشركة.

16.4. يتنازل العميل صراحةً عن أي توقع أو استحقاق للمعاملة الموحدة أو التعويض استناداً إلى الإجراءات التي تتخذها الشركة فيما يتعلق بعملاء أو حسابات أخرى. ويجوز للشركة، دون حصر، مراعاة مجموعة واسعة من العوامل التجارية أو التقنية أو القانونية أو المتعلقة بالمخاطر عند تقرير مدى ملائمة التعويض.

16.5. من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يوافق العميل على عدم الاعتماد على احتمال أو سابقة التعويض التقديري، ويقر كذلك بأنه لا يجوز تفسير أي تصريح أو امتناع أو سلوك من جانب الشركة على أنه ينشئ التزاماً ملزماً بتقديم هذه الحلول في المستقبل.

17. الإنهاء والتعليق

17.1. يجوز للعميل إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت عن طريق تقديم إشعار كتابي إلى الشركة. وعند الإنهاء، يجوز للشركة، دون إشعار مسبق للعميل، إغلاق أي من مراكز العميل المفتوحة أو جميعها. ولن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسارة في الأرباح أو رأس المال ناتجة عن هذه الإجراءات.

17.2. إذا علمت الشركة أو كان لديها سبب للاعتقاد بوقوع أي مما يلي:

17.2.1. إذا قدم العميل معلومات كاذبة أو مضللة إلى الشركة؛

17.2.2. إذا كان العميل متورطاً في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو يساعد فيهما؛

17.2.3. إذا كان العميل يخضع للتحقيق من قبل جهات إنفاذ القانون أو الهيئات التنظيمية؛

17.2.4. إذا نشأت ظروف تداول غير اعتيادية؛ و

17.2.5. إذا وقع حدث تقصير.

17.3. إذا استمر التعليق أو الإيقاف لمدة خمسة (5) أيام عمل، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق أي من مراكز العميل أو جميعها وفقاً لتقديرها. وفي هذه الحالات، ستحدد الشركة بحسن نية تاريخ وقيمة إغلاق المركز.

17.4. إذا تم إنهاء الاتفاقية، فستعيد الشركة أي أموال أو استثمارات في حساب العميل، إن وجدت، بعد مراعاة أي رسوم وحقوق مقاصة. وإذا كان لأي من حسابات العميل رصيد سلبي، يجوز للشركة استخدام حسابات العميل الأخرى لتغطية هذا الرصيد إذا رأت أن ذلك ضرورياً. وينبغي للعميل تسوية أي مبالغ مستحقة في أقرب وقت ممكن. وسيتم إصدار كشف نهائي للعميل إذا لزم الأمر.

18. الإشعارات والاتصالات

18.1. يحق للشركة إخطار العميل أو توجيهه أو التواصل معه عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو منصة التداول. ويوافق العميل على أن الشركة يجوز لها استخدام أي من وسائل الاتصال هذه في أي وقت.

18.2. ستستخدم الشركة بيانات الاتصال، بما في ذلك العنوان أو رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني، المقدمة في مستندات فتح حساب العميل أو أي بيانات اتصال محدثة يقدمها العميل في المستقبل.

18.3. يتحمل العميل مسؤولية قراءة جميع الإشعارات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة ومنصة التداول دون تأخير.

18.4. يجوز للعميل إخطار الشركة عبر البريد الإلكتروني، ويُعتبر ذلك إشعاراً كتابياً صحيحاً. ويتعين على العميل استخدام عنوان البريد الإلكتروني المحدد من قبل الشركة لهذه الإشعارات، بصيغته التي قد تحدثها الشركة من وقت إلى آخر وفقاً لإجراءات الإشعار الخاصة بها.

18.5. يجب إجراء جميع الاتصالات بين العميل والشركة باللغة الإنجليزية. ورغم أن الشركة أو أطرافاً ثالثة قد توفر ترجمات لهذه الشروط، فإن النسخة الإنجليزية الأصلية هي النسخة الوحيدة الملزمة قانوناً.

18.6. في حال وجود أي اختلاف بين النسخة الإنجليزية وأي ترجمات أخرى، تكون النسخة الإنجليزية المقدمة من الشركة هي السائدة.

18.7. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي تأخير في استلام العميل للمراسلات بعد إرسالها.

19. السرية وحماية البيانات

19.1. طوال فترة علاقتها بالعميل، يجوز للشركة جمع معلومات مختلفة من العميل حسب الحاجة، بما في ذلك البيانات الشخصية.

19.2. تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية جميع المعلومات التي تحتفظ بها عن العميل، سواء أثناء علاقة العميل بالشركة أو بعد انتهائها. ومع ذلك، يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للشركة وأي من الشركات المرتبطة بها:

19.2.1. التحقق من هوية العميل وخلفيته قبل الاتفاقية وأثناءها، وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والمتطلبات التنظيمية، وإدارة حساب العميل ومراقبته، وتحليل سلوكه، وتقديم الخدمات، وتحسين عمليات الشركة وإجراءاتها ومنتجاتها أو خدماتها طوال مدة الاتفاقية.

19.2.2. تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، ووضع حدود الائتمان، وتحديد أسعار الفائدة والرسوم والتكاليف الأخرى المطبقة على حساب العميل، وإجراء التحليلات الإحصائية وغيرها من التقييمات.

19.2.3. تحليل البيانات الشخصية للعميل، بما في ذلك معلومات الاتصال وتفاصيل الطلب وأنماط استخدام الخدمات المقدمة، للتوصية بمنتجات أو خدمات ذات صلة قد تهم العميل.

19.2.4. التواصل مع العميل عبر قنوات اتصال مختلفة، بما في ذلك الهاتف بما يشمل المكالمات الآلية، والبريد، والبريد الإلكتروني، أو وسائل المراسلة الإلكترونية الأخرى مثل SMS أو رسائل الفيديو أو الصور، لتزويده بالتحديثات

والعروض والأخبار والفعاليات والندوات والمعلومات المتعلقة بخدمات الشركة والشركات المرتبطة بها، بالإضافة إلى عروض شركاء مختارين.

19.2.5. استخدام البيانات الشخصية للعميل للوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك التعاون مع الجهات التنظيمية والمحاكم وضمن الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

19.3. ستتعامل الشركة مع المعلومات الشخصية للعميل وفقاً لسياسة الخصوصية الخاصة بها، والمتاحة للعميل عبر الموقع الإلكتروني.

20. القوة القاهرة

20.1. في حال وقوع حدث قوة القاهرة، ستبذل الشركة جهوداً معقولة لاستئناف الأداء في أقرب وقت ممكن، ويجوز لها إخطار العميل كتابياً بوقوع هذا الحدث.

20.2. يشمل حدث القوة القاهرة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

20.2.1. أي أعمال تصدر عن سلطة حكومية، أو حروب، أو أعمال عدائية، أو أعمال إرهابية، أو اضطرابات مدنية، أو حالات طوارئ وطنية، أو أعمال تخريب، أو أي أحداث عالمية كبيرة أخرى أو أزمات اقتصادية أو سياسية ترى الشركة، وفقاً لتقديرها، أنها تمنعها من الحفاظ على سوق مستقرة للأدوات المالية التي تقدمها؛

20.2.2. الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الزلازل، وموجات التسونامي، والأعاصير، والفيضانات، والحرائق، والأوبئة، أو أي حدث كارثي يعيق قدرة الشركة على تقديم الخدمات؛

20.2.3. الاضطرابات المرتبطة بالعمل، بما في ذلك الإضرابات أو النزاعات العمالية أو الإغلاق العمالي، التي تعطل عمليات الشركة؛

20.2.4. تعليق عمليات السوق، أو فرض ضوابط على الأسعار، أو الحظر التنظيمي الذي يؤثر في القدرة على التداول في سوق، أو أي قرارات تنظيمية أو ذاتية التنظيم تؤثر في أنشطة التداول؛

20.2.5. أعطال أو سوء عمل أنظمة الشركة الإلكترونية أو شبكات الاتصال أو أي هجمات إلكترونية تمنع الشركة من الوفاء بخدماتها؛

20.2.6. أي ظروف أو أحداث غير متوقعة خارجة عن سيطرة الشركة تعيق قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات رغم بذل جهود معقولة لمعالجة الوضع؛

20.2.7. إخفاق أطراف ثالثة، مثل المؤسسات المالية أو الوسطاء أو مزودي السيولة أو الشركاء الآخرين، في الوفاء بالتزاماتهم، بما قد يؤثر في قدرة الشركة على الوفاء بمسؤولياتها.

20.3. إذا خلصت الشركة، وفقاً لتقديرها المعقول، إلى وقوع حدث قوة قاهرة، ودون تقييد أي حقوق أخرى قد تكون لها بموجب الاتفاقية، يجوز للشركة دون إشعار مسبق اتخاذ أي من الإجراءات التالية بصورة منفردة أو مجمعة:

20.3.1. تعديل متطلبات الهامش حسبما تراه ضرورياً؛

20.3.2. إغلاق أي من المراكز المفتوحة أو جميعها بالأسعار التي تراها الشركة معقولة في ظل الظروف؛

20.3.3. رفض قبول أوامر جديدة من العملاء؛

20.3.4. تعليق أو تعديل أي من شروط هذه الاتفاقية إذا منع حدث القوة القاهرة الالتزام بهذه الشروط أو جعل ذلك أكثر صعوبة؛

20.3.5. زيادة فروقات الأسعار و/أو عمولات التداول؛

20.3.6. خفض الرافعة المالية؛

20.3.7. تعطيل منصة التداول مؤقتاً لأغراض الصيانة أو لمنع حدوث المزيد من الأضرار؛

20.3.8. تعطيل حساب العميل؛

20.3.9. إلغاء أي مراكز معلقة؛

20.3.10. رفض أي طلبات إيداع؛

20.3.11. اتخاذ أي إجراءات أخرى تراها ضرورية أو مناسبة استناداً إلى الظروف، بما في ذلك وضع الشركة، ووضع العميل، ومصالح العملاء الآخرين.

21. إساءة استخدام السوق

21.1. يؤكد العميل ويضمن للشركة، سواء عند الدخول في هذه الشروط أو في كل مرة ينفذ فيها العميل معاملة أو يقدم تعليمات إضافية للشركة، ما يلي:

21.1.1. يؤكد العميل أنه لن ينفذ، ولم ينفذ، أي معاملات تخالف القوانين أو اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية، أو التلاعب بالسوق، أو أي شكل من أشكال إساءة استخدام السوق أو سوء السلوك. ويوافق العميل على الامتثال الكامل لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

21.1.2. يؤكد العميل أنه لن يجري، ولم يجز، أي معاملات مع الشركة من شأنها أن تمنحه أو تمنح أي شخص يعمل معه قدراً من التأثير في سعر أداة يستوجب الإفصاح الرسمي عن مصلحته فيها.

21.2. يفهم العميل أنه من غير المقبول تداول أداة لمجرد التلاعب بأسعار الشركة، ويوافق على عدم المشاركة في مثل هذه الأنشطة.

21.3. يحق للشركة، وفي بعض الحالات تكون ملزمة، بالإبلاغ عن تفاصيل أي معاملة أو تعليمات إلى السلطات التنظيمية المختصة. وقد يُطلب من العميل أيضاً تقديم الإفصاحات اللازمة، ويوافق على الامتثال لهذه المتطلبات.

22. ممارسات التداول المحظورة

22.1. يقر العميل بموجب هذا ويضمن ويتعهد للشركة بأنه لن يقوم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي من الأنشطة التالية فيما يتعلق باستخدام منصة التداول التابعة للشركة أو مزودي خدمات الدفع أو أي خدمات أخرى تقدمها الشركة:

22.1.1. استخدام منصة التداول أو أي خدمات مرتبطة بها لأغراض غير قانونية أو احتيالية أو مسيئة أو محظورة بأي شكل آخر؛

22.1.2. التدخل بإهمال أو بصورة خبيثة في تشغيل أو وظائف منصة التداول أو خدمات مزودي خدمات الدفع التابعين للشركة أو غيرهم من مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة، أو تعطيلها أو زيادة الأحمال عليها أو الإضرار بها بأي شكل آخر؛

22.1.3. استخدام أو نشر أو محاولة استخدام أي برنامج أو خوارزمية أو تطبيق غير مقدم أو غير مصرح به من قبل الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

22.1.3.1. التلاعب بمنصة التداول أو خدمات مزودي خدمات الدفع التابعين للشركة أو غيرهم من مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة أو الاستفادة منها بصورة غير عادلة؛ أو

22.1.3.2. الانخراط في أي شكل من أشكال المراجعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استغلال زمن الاستجابة، أو التلاعب بالأسعار، أو التلاعب بالوقت، المصمم لاستغلال الطريقة التي تنشئ بها الشركة أسعار العرض أو الطلب أو تقدمها أو تنقلها؛

22.1.4. اعتماد أي استراتيجية تداول تهدف إلى استغلال أخطاء الأسعار، أو تنفيذ معاملات بأسعار خارج السوق، أو الاستفادة بأي شكل آخر من تأخر الإنترنت أو مشكلات زمن الاستجابة أو أوجه القصور التقنية؛

22.1.5. تنفيذ أو المشاركة في أي تداول مناقلة ضار، أو تداول مناقلة يتم بسوء نية، أو أي استراتيجية تداول مماثلة تهدف إلى الاستفادة غير المشروعة من فروقات أسعار الفائدة في العملات الأجنبية؛

22.1.6. تنفيذ أو المشاركة في أي معاملة، سواء بصورة منفردة أو بالتنسيق مع الآخرين:

22.1.6.1. تنشئ أو تؤدي إلى مصلحة تستوجب الإفصاح عنها في الشركة ذات الصلة بموجب لوائح البورصة المعمول بها؛ أو

22.1.6.2. تتعلق بأي طرح أو إصدار أو توزيع أو عرض أو استحواذ أو اندماج أو أي حدث مماثل آخر، أو أي نشاط آخر متعلق بتمويل الشركات يكون العميل مشاركاً فيه أو لديه مصلحة فيه؛

22.1.6.3. فك تجميع أي من برامج الشركة أو خوارزمياتها أو تطبيقاتها، أو فك ترميزها، أو إجراء هندسة عكسية عليها، أو تفكيكها؛

22.1.6.4. ارتكاب أو محاولة ارتكاب، وفقاً لتقدير الشركة المنفرد والمعقول، أي فعل بغرض تحقيق منفعة غير مشروعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استغلال العيوب أو الثغرات في أنظمة التداول أو الوساطة الخاصة بالشركة أو الأحداث أو العروض الترويجية أو المزايا الأخرى؛ أو استغلال شروط التداول التي يقدمها الوسيط، مثل الرافعة المالية أو المكافآت أو الحوافز؛ أو استغلال ظروف السيولة في سوق OTC أو العلاقات بين سوق OTC والأسواق المرتبطة بها؛ أو استغلال فترات خمول السوق؛ أو التحوط من الصفقات لدى وسطاء آخرين؛ أو الانخراط في أي سلوك آخر يتعارض مع مبدأ عدالة السوق.

22.1.7. مخالفة أي من سياسات إدارة المخاطر الداخلية للشركة؛ أو

22.1.8. فتح أو إغلاق أي معاملة أو مركز بما يخالف أي تشريع أساسي أو ثانوي، أو أي قانون أو لائحة تتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية أو التلاعب بالسوق أو إساءة استخدام السوق أو معاملات الأطراف ذات الصلة أو أي شكل آخر من أشكال تشويه السوق.

22.2. تحتفظ الشركة بالحق، وفقاً لتقديرها وحدها، في اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً في حال الإخلال بهذا البند، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

22.2.1. تعليق وصول العميل إلى منصة التداول أو تقييده أو إنهاؤه وفقاً للبند 16؛

22.2.2. إلغاء أو عكس أو تعديل أي معاملات متأثرة؛

22.2.3. استرداد أي مكاسب أو خصومات أو عمولات أو مزايا تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة؛ و

22.2.4. الإبلاغ عن العميل والسلوك المعني إلى أي سلطة تنظيمية أو حكومية أو جهة إنفاذ قانون.

23. القانون الحاكم واللوائح المعمول بها

23.1. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين سانت لوسيا ويتم تفسيرها وفقاً لها. وتخضع الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية للقواعد والتوجيهات والمتطلبات التنظيمية المعمول بها في سانت لوسيا. ويوافق الطرفان بصورة نهائية لا رجعة فيها على الخضوع للاختصاص القضائي غير الحصري لمحكمة سانت لوسيا فيما يتعلق بأي نزاع أو مطالبة أو مسألة تنشأ عن هذه الاتفاقية أو ترتبط بها.

24. أحكام متنوعة

24.1. تحتفظ الشركة بالحق في نقل أو التنازل عن حقوقها ومزاياها والتزاماتها بموجب هذه الشروط في أي وقت، شريطة تقديم إشعار كتابي للعميل قبل عشرة (10) أيام عمل على الأقل. ولا يسري هذا النقل أو التنازل إلا إذا وافق الطرف المتنازل إليه كتابياً على الالتزام بالواجبات المنصوص عليها في هذه الشروط والوفاء بها. ولا يُسمح للعميل بنقل أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط.

24.2. تكون حقوق الشركة والتزاماتها بموجب هذه الشروط خاصة بالعمل حصرياً، ولا يجوز للعميل نقلها أو التنازل عنها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الشركة.

24.3. يجوز للشركة الإفصاح عن معلومات تتعلق بمعاملات العميل، وقد يشمل ذلك الكشف عن هوية العميل. كما يجوز للشركة الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات من السلطات التنظيمية أو الحكومية المختصة. ويوافق العميل على أن هذه الإفصاحات لا تشكل انتهاكاً للالتزامات السرية الواقعة على الشركة بموجب هذه الشروط.

24.4. يقر العميل بأن الشركة قد لا تعمل خلال العطلات الرئيسية، وخلالها قد تصبح خدماتها غير متاحة جزئياً أو كلياً. ويتحمل العميل مسؤولية البقاء على اطلاع بساعات العمل المعتادة للشركة وجدول إغلاقها لتقليل أي انقطاعات أو إزعاج محتمل لأنشطة التداول الخاصة به.

24.5. تُعد سجلات الشركة، ما لم يثبت عدم دقتها، دليلاً على معاملات العميل وتفاعلاته مع الشركة المتعلقة بخدماتها. ويوافق العميل على عدم الاعتراض على قبول هذه السجلات كأدلة في الإجراءات القانونية، حتى إذا لم تكن أصلية أو في شكل كتابي أو إذا كانت مولدة بواسطة الحاسوب. ورغم أنه يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها وحدها، تزويد العميل بهذه السجلات عند الطلب، يقر العميل بأنه لا ينبغي له الاعتماد على الشركة للوفاء بالتزاماته المتعلقة بحفظ السجلات.

24.6. إذا تم بدء أي إجراء أو دعوى من جانب الشركة أو ضدها فيما يتعلق بهذه الشروط أو نتيجة أي فعل أو امتناع من جانب الشركة، يوافق العميل على التعاون الكامل مع الشركة في الدفاع عن هذا الإجراء أو الدعوى أو متابعتها.

25. التعديلات

25.1. تخضع جميع البنود الواردة في هذه السياسة لتحديثات دورية، ويُعتبر العميل مقراً بأي تعديلات يتم إجراؤها على هذه السياسة بعد إتاحة النسخة المحدثة للجمهور عبر أي وسيلة.

25.2. في حال وجود أي تعارض بين النسخ المختلفة لغوياً من أي سياسة أو شروط وأحكام أو اتفاقيات، تكون النسخة الإنجليزية هي السائدة والملزمة.

26. الاستفسارات

26.1. للاستفسارات المتعلقة بهذا المستند، يجوز للعميل التواصل مع الشركة عبر البريد الإلكتروني المخصص لدعم العملاء

على support@aurra.markets.